الفصل الرابع
عن العربية والمجتمع

عن التكوينات المجتمعية ومواقفها تجاه اللغة العربية

جاء إطلاق خدمة تسجيل النطاقات وأسماء المواقع باللغة العربية على شبكة المعلومات ليمثل بادرة مهمة لاستخدام اللغة العربية بشكل كامل عند التعامل مع شبكة المعلومات الدولية، وإقرار التفاعل الرسمي للغة لعربية مع أحد أهم منجزات لعصر.

ومثل هذه المبادرة تلفتنا بشدة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني ومجتمع المعرفة في تكريس دور اللغة العربية وتفعيل صلتها بالتقنيات العصرية، عن طريق إزالة عائق مهم أمام هذه التقنيات وهو عائق اللغة، فمن المعلوم أن نسبة الأمية في البلاد العربية ما زالت مرتفعة، ويكفي أنها في مصر تحديدًا تصل إلى أكثر من ثلاثين بالمائة، ومن ثم فإن الأفراد الذين يمثلون هذه النسبة لايستطيعون مطلقًا التعامل مع الشبكة الدولية باللغات الأجنبية، وإنما يمكنهم ذلك باللغة العربية متى تيسرت لهم، وإن يكن بشيء من الجهد وصدق المحاولة.

وإذا كان إطلاق هذه النطاقات أو المواقع باللغة العربية يرتهن بقوة المحتوى الذي تقدمه ومدى استفادة الناس منه فإنه يقتضي بالضرورة تآزر مؤسسات المجتمع المدني لتعظيم هذا المحتوى وتغذيته على نحو تنافسي، بحيث تغدو النطاقات والمواقع العربية مكافئة أو مقاربة لنظائرها باللغات الأجنبية، ويكفى أن نشير إلى أن صفحة اللغة العربية في الموسوعة الإلكترونية الحرة معدة بشكل لا يعبر عن قيمتها ومحتواها، الأمر الذي يوحي بضعف النشاط لعلمي والثقافي والأدبي للمجتمع العربي.

وإذا كانت هذه النُطُق وتغذيتها تجليًا من تجليات النشاط المدني فإن ثمة من أنماط هذا النشاط ما ينصرف مباشرة إلى تصعيد هيمنة اللغة العربية، وانديا رقعتها العلمية عن طريق تعريب العلوم والمصطلحات، بما يفضي – على المدى البعيد – إلى تحقيق هدفين : تعظيم دور اللغة العربية وبسط سلطتها الاجتماعية من ناحية، وإبداع معرفة عربية المحتوى من ناحية أخرى؛ بحسبان أن الإنسان يفكر باللغة، فلا فكر بلا لغة، ولا علم بلا لسان، ولا

مكان لنا في الخريطة العقلية لأمم الأرض ما لم يكن لهذه العقلية أرضيتها اللغوية العربية.

تحت هذا النمط المباشر في دعم هيمنة اللغة العربية وتعظيم تأثيرها تندرج جميعات وأطياف عديدة من تكوينات المجتمع المدني؛ مثل جمعية حماة العربية، والجمعية المصرية لتعريب العلوم، والمجمع العلمي المصري، وجمعية لسان العرب، وما أشبه ذلك من تجمعات مؤسسية لا تألو جهدًا في رفع لواء العربية، ولا تخفي سعيها الحثيث إلى جعلها المرجعية المباشرة للخطاب الثقافي بعامة، والعلمي بصفة خاصة.

ويمكن قياس حجم العطاء المعرفي الذي تنتجه هذه التكوينات من خلال رصد بعض القضايا مناط اهتمامها، وهي قضايا بمثابة الأهداف، أو هي أهداف تحولت بالممارسة إلى قضايا تصب غالبًا في نهرين رئيسين، أولهما عام، كطرح مسألة اللغة العربية والانتماء، والعربية والهوية، والعربية بوصفها سياج الأمن القومي، والعربية بحسبانها قاطرة التنمية البشرية، والمدخل الذي يتخذ عادة مهادا لهذه المسائل يتمثل في افتراض اللغة معادلاً للشخصية القومية، وأنه لا نمو، بل لا وجود، سوى بالعربية، ما دام الإنسان لا يكون إنسانًا إلا بالفكر، وما دام الفكر لا يتحقق بسوى اللغة.

والصيغة التي يتم من خلالها طرح هذه الأسئلة وأشباهها غالبًا ما تكون صيغة خطابية، تحفيزية، وكثيرًا ما تلوذ بمقدمات عقلية، ووجدانية تعول كثيرًا على المرجعية الروحية، وإيقاظ فاعلية الضمير القومي، وهي مقدمات عزيزة القيمة حقًّا، ولكنها تخلو من معاييرالثواب والعقاب، والخطأ والصواب، ومن ثم يئول الوازع فيها إلى متكآت نظرية تعوزها ضوابط القانون أو مواضعات العرف الذي ينشط منشط القانون.

أما النهر الآخر الذي ينصب فيه اهتمام المؤسسات المجتمعية الداعمة للغة العربية بصفة مباشرة، فهو نهر معنى بخاصة بقضايا التعريب والمصطلحية والترجمة إلى العربية، ولعل هذا النهر من القضايا هو أكثر النهرين حيوية، وأشدهما خصوصية، وأوثقهما ارتباطًا بسلطة اللغة، مع تطويعها لمقتضيات العصر، والتوفيق بين ضوابطها وضوابط المعرفة العلمية بشتى ألوانها

ومذاقاتها، وتستطيع أن تستدل على ما قدمناه من حيوية القضايا التي يطرحها هذاالنهر من مجرد تصفح عنوانات البحوث فيها، فمن تعريب العلوم بعامة إلى تعريب المعرفة الطبية في المناهج الجامعية بخاصة، ثم إلى ما سواها من العلوم البيطرية والهندسية وغيرها من المجالات التي مازالت تحتكرها اللغات الأجنبية، ناهيك عن مشكلات الترجمة إلى العربية في عمومها، والترجمة الفورية في خصوصها، بحسبانها أداة التواصل في المجتمعات الكونية والمؤتمرات الدولية، وما أكثرها في عالم اليوم.

وما يلحظ على المعالجة السائدة لهذا النوع من القضايا:

أولاً: أنه في انكفائه على الجانب التقني لهذه المسائل لا يصله بالقدر الكافي بالمهاد النظري الذي ينبغي أن تمتد إليه كل محاولة في هذه السبيل، فمن المعلوم أن منطلق الدعوات الرافضة للتعريب يتكئ على ما تزعمه بعض البرامج المشبوهة من "أن العلوم الدولية (المعرفة العلمية بالطبع) لا تستطيع أن تعتمد على العربية لتعقد رموزها وصعوبة أشكالها[١]"، وكأن هذه اللغة أكثر صعوبة من اليابانية – مثلا – وفيها تجلت عبقرية الصلة بين العلم واللغة، أو كأنها أكثر تعقيدًا من الصينية، وهي لغة أمة توشك على أن تحتل المقام الثاني في الحضارة الكوكبية الراهنة.

هكذا ينبغي ألا ننظر في براءة إلى تلك الدعوات التي تقطع صلة العربية بالعصر، وهكذا ينبغي ألا نتناول القضية من جانبها التقني المحض، وهو جانب يستغرق جل اهتمام تكوينات المجمع المدني، بل الأحرى أن نصل هذا الجانب بسواه من مقتضيات الأمان الذاتي، وأن نعي أهدافه ومراميه، وأن نتذكر على الدوام أن دعوات الرفض لا تتجه إلى اللغة فحسب، بل إلى الثقافة العربية برمتها، تحت شعار "تحديث الثقافة العربية وإصلاح اللغة العربية"، وهو شعار يراد به – على مدى يطول أو يقصر – إلى استبدال حروف اللاتينية بالعربية، ذلك الهدف الذي روجت له تلك الدعوات منذ بواكير القرن المنصرم.

---

(١) نقلا عن مجلة مجمع اللغةالعربية نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١١٤.

ثانيًا: أن الاهتمام المؤسسي بهذا اللون من المناشط في قضايا التعريب والمصطلحية والترجمة يفتقر في كثير من جوانبه إلى المنهجية والجماعية والتكامل، فكل فصيل يبدأ من حيث بدأ غيره، ويسلك طريقًا لا يفيد فيه – غالبًا – من جهد من سواه، وكثيرًا ما يبدو هذا الجهد مبتورًا أو مخدَّجًا أو فقير الأهلية العلمية؛ لأنه لم يفد من خبرات الآخرين، وهكذا تبدو التكوينات المدنية جزرًا منعزلة.

ثالثًا: في انكفاء هذه التكوينات على نفسها تبقى صلتها بالمؤسسة الأم، نعنى مجمع اللغة العربية –واهية أو منقطعة، وغالبًا ما نلحظ غياب المجمع عن بعض مؤتمرات هذه التكوينات، الأمر الذي يئول بها إلى أن تبقى مجرد مناشط اجتهادية تعوزها الخبرة اللغوية، وإن توفرت لها الخبرة العلمية، ولكن هذه الأخيرة لا تكفى وحدها في مقام التعريب ومشاكل المصطلحية.

ومن أجلي مظاهر هذا الانكفاء أن المؤتمرالأول للرابطة العربية لتعريب العلوم الطبية الذي نظمته نقابة أطباء مصر، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، كان من أهم قراراته تعريبُ جميع المواد التي تدرس في كليات الطب في مصر وسائر الدول العربية، وكمرحلة انتقالية اتفق عمداء كليات الطب العرب على وضع أسئلة الامتحانات في تلك الكليات باللغة العربية والأجنبية مع السماح للطلاب بالإجابة بأي من هاتين اللغتين، فهل تم تأمل المؤسسة المجمعية لهذا التوجه وقميته؟ وهل تم تبنيه وتحفيزه والإسهام في متابعته وتحقيقه؟ بل هل اكترث المجتمعون بنقل فحوى مناقشاتهم وقراراتهم إلى الساحة المجمعية، بهدف تفعيل هذه القرارات تفعيلاً لغويًّا، بحسبان أن الخبرة الطبية لا تنهض في هذا المقام بديلاً عن الخبرة اللغوية التي يمتلكها المجمع ولجانه.

وفيما عدا هذين النهرين من القضايا المباشرة وغير المباشرة المطروحة على التكوينات المجتمعية ذات العلاقة الصريحة باللغة ومسائلها، ينبغي ألا نغفل دور التجمعات السياسية والمهنية التي قد لا تكون فاعليتها اللغوية بنفس الوضوح ولكن لا تخلو من تأثير؛ فمن الملحوظ أن سلوك هذه المجتمعات إزاء اللغة يفتقر إلى مزيد من الانضباط، وإلى مزيد من السعي بغية استعادة هيبة

اللغة وإقرار احترامها على مختلف الأصعدة، ودعك من غثاثة بعض ما تطرحه وسائل الإعلام والإعلان، وما تجسده أمثولات السينما والمسرح والتلفزة من صور نمطية للعربية والمشتغلين بها، ولكن كيف يستساغ أن ينعقد مؤتمر رسمي حاشد تحت شعار: "بينا نبني" أو" سوا حانوصل" حين كان ممكنًا ومفهومًا أن ينعقد المؤتمر تحت لواء "معًا سنبني" أو "معًا سنواصل"؟!!

وتزداد الموبقة حين يتعلق الأمر لا بالتكوينات المجتمعية في عمومها، بل بأحد روافد العربية ومناهجها النقدية في مرحلة ما بعد الحداثة، ونعني بالذات منهج النقد الثقافي وما يترتب عليه من تداعيات فيما يخص "الإبداع النِّسَوي" أو "الأنثوي" وارتباطه بما أسموه "تأنيث اللغة".

وحقيقة الأمر أن هذا النسق الثقافي، فوق ميسمه اللغوي، يرتبط بما ظهر مؤخرًا من مصطلح "الفيمينزم "Feminism" الذي يعبر عنه عربيًا بالنِّسوية، أو الأنثوية"، وهذا بدوره يلتحم التحامًا مباشرًا مع نظرية حقوق الإنسان الجديدة، وكلاهما ناتج نشاط حثيث من نشاطات المجتمع المدني، تمثل في عدد مرموق من المجالس والجمعيات التي ترفع لواء المصطلح الآنف الذكر صراحة أو إضمارًا.

ولأن منظومة التحديث الغربية لم تركز من عناصر "النسوية" سوى على التمركز حول الأنثى فإنها بالغت في الاعتداد بالقيم المادية، والاهتمام بدور المرأة العاملة، والمردود الإنتاجي ولو على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية والأسرية، وقد كان منطقيًّا أن يؤدي سلم الأولويات إلى نتيجته المحتومة بالتساؤل عما إذا كانت الأمومة ورعاية الطفولة، وهما مسئوليتان من المشقة بمكان، مما يمكن أن تكافأ عليه المرأة، وأين العدالة في توزيع الجهد إذا كانت المرأة وحدها هي التي تنهض بهذا العبء الثقيل؟ ومن هنا نال بعض رؤساء الوزراء في الغرب إجازة لرعاية الطفل، وقامت بعض مستشفيات الولادة في أمريكا بعقد دورات تدريبية للرجال حتى يتعرفوا على مكابدات الأنثى!!

في ظل هذا المفهوم الفلسفي الذي يركز على الملامح الفارقة، بدلا من التركيز على القواسم الإنسانية المشتركة في علاقة الذكر بالأنثى، تتراءى نظرة دعاة (النسوية) إلى اللغة؛ إذ تذهب هذه الرؤية إلى أن لغة النساء مختلفة

عن لغة الرجال؛ ومن ثم فإن التواصل بين الجنسين غير مكتمل، هذا إن تحقق، وتتم المتوالية بالهجوم على ما يسمي ذكورة اللغة، والدعوة إلى تأنيثها، وإلى تهذيب اللغات التي تفضل صيغة المذكر على صيغة التأنيث، لكي يعاد بناؤها بحيث تستخدم صيغًا محايدة أو صيغًا ذكورية أنثوية"[١].

وإذا أمكن أن تسعفنا في هذا الحل الأخير صيغة مثل friend أي صديق، وهي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث في الإنجليزية والعربية على سواء، فمن لنا بغيرها من الصيغ والمفردات؟ وحتى كلمة إنسان، وهي تعبير عن الذكر والأنثى، ليست حلا نهائيًّا في هذا المقام؛ لأن المعضلة في نظر دعاة النسوية معضلة نظرية في التحليل الأخير.

وما كان لنا أن نتوقف عند هذه الدعوة بهذا القدر من الريث، لولا أنها ترتبط بظاهرتين أخريين، لهما مساس واضح وتأثير فادح في مستقبل اللغة العربية، وأولاهما: أن القضية تحولت على أقلام بعض أقلام النقاد العرب إلى منهج في تناول النص يشد عراه بجنس مبدعه ذكرًا أو أنثى، وأنثى على وجه الخصوص، ويبحث في هذه العرى عن انعكاسات الجنس في الصورة والأسلوب والتجليات البلاغية لكوامن الشعور والعاطفة، بغض النظر عن القواسم الإنسانية المشتركة بين المرأة والرجل، وأمثال هؤلاء النقاد يقومون بتفكيك الإنسان العربي وتفريغه من وعيه التاريخي بهدف تحريكه آليًا ضمن تروس ماكينة النسق الثقافي المعاصر ولو كان ذلك لحساب ما يدعونه "تأنيث اللغة".

أما ثانية الظاهرتين المشار إليهما فهي أن هذه الدعوة ترتبط في فحواها العميق بعملية استخدام اللغة العامية؛ لأن هذا الاستخدام، شأنه في ذلك شأن تأنيث اللغة –يئول – أيضًا – إلى تفكيك الإنسان العربي وتجريده تمامًا من أرضية الماضي، وذلك بإحلال الواقع محل الوعي بالتاريخ، وتدشين دور العدسة اللاقطة بدلا من دور الذاكرة الحافظة، مع أنه لا غنى عن كلتيهما في إثراء اللغة، لأن الأمر في جوهره لا يعدو ما ألمح إليه المستشرق الإنجليزي "جب" في مستهل الدورة الثالثة لمجمع اللغة العربية، حين قال في خطبته: "ويل

(١) د. عبدالوهاب المسيري: العلمانية، ط٣، دار الشروق، ج١، ص ٣٢٩

للغةٍ مصادرها معجماتها دون الشعور الحي للناطقين بها"! وويل كذلك للغة ينطق الناطقون بها ويكتب الكاتبون فيها طوع أهوائهم، ويضربون بمعجماتها عرض الحائط"[١].

وما دام الحديث قد أفضى بنا في هذا المقام إلى علاقة مجمع اللغة العربية بالتكوينات المجتمعية وضرورة تفعيل هذه العلاقة بشكل عضوي متوازن فإن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى دور المجمع نفسه في تحقيق هذه الغاية؛ فمن الملحوظ أن هذا الدور يتشعب إلى شعبتين: أولاهما تتعلق بنشاط لجانه وما تقره في مجالات التعريب والمصطلحات والترجمة، وآخراهما تتعلق بجهوده في مواكبة شئون الحياة العامة وملاحقة ما تمليه من تجديد الألفاظ والأساليب، فأما الشعبة الأولى فلا سبيل عليها لمنكر؛ لأن أثرها في مجالات الأحياء والطب والهندسة وغيرها : "يتعلق بالعلم ويجري بين الخاصة، ومن السهل أن تراض عليه الألسنة في المدارس، وتؤخذ به الأقلام في المعاجم، وتُجمع إليه الناس في الكتب".

إنما المعضلة – حقًّا – فيما هو منوط بشئون الحياة العامة، فمن المعلوم أن اللغة العربية لابست مرافق العصر الحديث قبل أن ينشأ المجمع بقرن ونيف، فاستحدثت الضرورة في مدى هذا الزمن ألفاظًا بالاشتقاق والتعريب والترجمة، وأساليب سوغها الاستعمال وإن قعدت بها أصول اللغة، وإن من وظيفة المجامع أن تقر ما وجد وتنشئ ما لم يوجد، و"الاستعمال الذي لا يقف ولا ينتهي يتمم القاموس الذي انتهى ووقف٢" على حد تعبير الراحل الأستاذ أحمد حسن الزيات.

وأتصور في هذا المقام أن جهد لجان المجمع وأعضائه في تحديث لغة الحياة وتقنينها ينبغي أن يذاع على أوسع نطاق، وأن يصل إلى شتى جنبات المجتمع على تنوعها واتساعها، وأن تقاس أصداء هذا الجهد قبولاً بها أو رفضًا لها؛ لأن في هذا القياس تسليمًا سابقًا بالنقد النزيه، ومعيارًا دقيقًا لنبض المجتمع في إحساسه بالمجمع، وناهيك به من معيار لصواب المسعي ودقة المقصد، وحسبك بهما على التوفيق من دليل.

---

(١) أحمد حسن الزيات، افتتاحية العدد ١٣٣، من مجلة الرسالة ص ٨١.
(٢) السابق: ص ٨١.

الأدب العربي في كليات وأقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية
النص في التحليل الأخير

حين تطالع صحف التخرج في بعض الجامعات العربية تجد مقرر اللغة العربية يتفرد بكونه متطلَّب جامعة، يتحتم أن يجتازه الطالب قبل التخرج، وأحيانًا يتشعب هذا المقرر إلى مقررين إجباريين، أحدهما ينصرف إلى قواعد اللغة وأصولها والتدريب عليها، والآخر يتجه إلى مدخل عام للأدب العربي، شعره ونثره، مع دراسة نصية لعدد من روائع هذا الأدب عبر عصوره المتوالية، واتجاهاته وطرائقه ومدارسه الفنية المختلفة. آنئذ تجتاحك نوازع التمني إلى أن تقتدي جامعاتنا المصرية بلداتها من الجامعات العربية في إدراك أهمية اللغة القومية في بناء شخصية المثقف الجامعي، وإنضاج فكره، من حيث إن إنسان العصر إنما يفكر باللغة.

ومع مشروعية هذا الضرب من التمني فإننا نقصر حديثنا في الورقة الماثلة على «البصر بالوقائع» ومحاولة تقويمه واستكمال أدواته من خلال قراءة عجلى لحال مقرر الأدب العربي في كليات وأقسام اللغة العربية، إيمانًا منا بأن المتخرج في هذه الكليات والأقسام يحمل عبء التدريس للناشئة في مرحلة التعليم الأساسي وما قبل الجامعي، وكيف يتسنى له أداء هذه الرسالة إذا كان زاده مئوفا أو منقوصًا.. كيف وفاقد الشيء لا يعطيه؟!

يسترعى الانتباه أولًا – فوق ما قدمناه من فقدان العربية في الجامعات المصرية ميزة التطلّب الجامعي التي توفرها جامعات عربية- انكفاء هرم التدرج من السهل إلى الصعب في تقديم مقرر الأدب العربي؛ ففي الفرقة الأولى، حيث غضارة الطالب وحداثة عهده بالتخصص، يدرس تاريخ الأدب الجاهلي، فيطالب بإلمامة عن المؤثرات العامة في الأدب الجاهلي: البيئة، والحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية، وصلات العرب بعضهم ببعض، وصلاتهم بغيرهم، كما يطلب منه معرفة شيء عن التدوين، ولغة الشعر ومصادره وتوثيقه، ومن المنطقي أن يعرج آنذاك على قضية الانتحال والأصالة، وأن يطالع إجمالة عن الفنون الشعرية، وأن يستوعب تراجم وافية

لبعض أعلام الأدب البارزين في ذلك العصر.. ولاحظ أن هذا الزاد جميعه يقدم إلى طالب لم يكد يفارق الطابع العام لمرحلة الدراسة الثانوية!!

أما في الفرقة الثانية فيدرس من عصر صدر الإسلام الحياة العربية وتفاعلها مع الدعوة الجديدة، وأثر القرآن الكريم والحديث الشريف في اللغة والأدب، وأثر الإسلام في الشعر والنثر، كما يدرس الخطابة والكتابة وتطورهما، ومن العصر الأموي يلمّ بالحياة الأدبية وما جدّ عليها، وعوامل تطور الشعر العربي، والخطابة والكتابة وتطورهما، بالإضافة إلى بعض التراجم الأدبية لأبرز مبدعي العصر.

أما في الفرقة الثالثة من التخصص الجامعي في اللغة العربية وآدابها فيدرس الأدب العباسي من حيث: المؤثرات العامة فيه، وبخاصة فيما يتعلق بتطور الشعر وخصائصه الفنية، والنثر وملامحه الجمالية، وازدهار التأليف وأبرز المؤلفات، بالإضافة إلى تراجم أدبية لعدد من الأدباء والشعراء.

وبالتزامن مع ذلك يدرس الأدب الأندلسي، طبقًا لعصوره المختلفة، مع رصد لملامح فنونه عبر هذه العصور، مع تراجم أدبية لأبرز الشعراء والناثرين، وتعريف بأبرز المؤلفات الأدبية ومناهجها.

أما الفرقة الرابعة التي لا يبلغها الطالب إلا بعد أن يستحصد «عوده في حقل التخصص، فمخصصة للأدب الحديث والمعاصر في مختلف فنونه واتجاهاته، مع تحديد أبرز المذاهب الفنية في الشعر والرواية والقصة والمسرحية والمقالة، ودراسة القضايا الأدبية التي أفرزها وازدحم بها العصر»[1]، بالإضافة إلى التعريف برواد الفنون الأدبية وبيان مكانتهم في الحركة الأدبية.

ومع ما يبدو للنظرة العجلى من دقة المنهج الآنف واستيعاب مفرداته لشتى جوانب واتجاهات وموضوعات الأدب العربي عبر عصوره المختلفة، فإن لنا عليه هذه الملحوظات الجوهرية:

أولًا: من حيز الحيّز الزمني؛ نرى المنهج بكل تفصيلاته يقدم في إطار فصل دراسي واحد، ومن خلال أربع ساعات – فقط- أسبوعيًّا، ولسنا ندري

(١) من نص صحيفة التخرج لإحدى كليات اللغة العربية بالجامعات المصرية.

كيف يمكن أن يقدم الأدبان العباسي والأندلسي -مثلًا- في فصل دراسي وفي أربع ساعات فحسب، مع اتساع آماد هذين الأدبين زمنيًّا وموضوعيًّا؟!! بل ولسنا ندري كيف يمكن أن يقدم الأدب الحديث في نفس الإطار الزمني رغم انشعابه بين فنون الشعر والقصة والمسرحية والمقالة وتطور هذه الفنون عبر أمزجة كلاسيكية ورومانسية ورمزية وواقعية؟!! اللهم إلّا إذا اتكأ هذا التقديم على آلية التلقين والاستظهار، بدلًا من طريقة الإدراك والتذوق، وحتى في هذه الحالة لا يمكن أن نتخيل كيف يستظهر أو يتلقن المتعلم كتابًا قائمًا بذاته في فن الشعر، أو نظيرًا له في فن القصة أو فن المسرحية أو فن المقالة، وكل من هذه الفنون يستقل فعلًا بمرجعه في الدرس الأدبي، ومن ثم تكون جسامة العبء الذي يضر بأكثر مما يفيد!!

ثانيًا: من حيث الذائقة الأدبية؛ فمن المنطقي أن يكون تفاعل المتعلم مع المُنْتَج الإبداعي لعصره أشد من تفاعله مع المنتج الإبداعي للغابر من العصور، ومن ثم يكون المنطقي أن يقدم إليه أدب عصره في الفرقة المبكرة من حياته الجامعية، ويتدرج إلى الماضي بقدر تدرجه في سِنِي دراسته، وهكذا يكون اعتدال الهرم التعليمي بجعل الأدب الحديث في الفرقة الأولى والأدب العباسي في الفرقة الثانية وصدر الإسلام والأموي في الثالثة والجاهلي في الرابعة، على أن تزاد الجرعة الزمنية في الدرس بزيادة المادة العلمية وتعدد موضوعاتها واندياح آمادها الزمانية والمكانية، وآنئذ لن يفاجأ طالب وفد لتوّه من مرحلة الدراسة الثانوية بأستاذه الذي يقرأ له معلقة امرئ القيس فيقفه على مواطن الجمال في وصف غدائر صاحبة الشاعر:

غدائرهُ مستشزراتٌ إلى العلا تضلّ المَدَارِي في مثنّى ومرسل

فلا يكاد الطالب يبصر من هذه المواطن ما أبصره أستاذه، ولا يكاد ينفعل من الجمال بما انفعل به، لسبب بسيط، وهو عامل الزمن وما عسى أن يضفيه على مفاهيم الجمال من تطور!!

ثالثًا: تضاف إلى مثالب هذا الهرم المقلوب في المعاملة الزمنية لتطور الأدب العربي مثلبة أخرى تتمثل في تفكيك النظر إلى الظاهرة الأدبية وتجزئ كيانها العضوي الواحد؛ حيث تزدوج بهذه النظرة التي تركز على قضايا

التطور بما هي مُنْتَج زمني نظرات أخرى، بعضها يركز على ثوابت القول وقيمه الجمالية فيدرس نظريات النقد الأدبي وفنون البلاغة العربية من بيان ومعانٍ وبديع، وبعضها يركز على تذوق ما قيل لا على قيمة ما قيل فيدرس النصوص الأدبية، بيد أن الملحوظ في هذه وتلك أنها لا تكاد تخلو مما لمحناه في ظاهرة الهرم المقلوب من جفوة بين المتعلم والظاهرة الأدبية؛ لأنه يدرس النصوص الأدبية بنفس القدر من التعاقب الذي درس به ظاهرة العصور الأدبية، جاهلية ثم أموية ثم عباسية، ثم ما شاء الله مما تلا ذلك من تحقيب نصّي، كما يدرس في الفرقة الأولى علمي المعاني والبديع من البلاغة العربية، ويدرس في الفرقة الثانية قضايا النقد العربي القديم، أما النقد العربي الحديث فيردسه في الفرقة الثالثة بأجناس القول ومفردات النظر التي سبق التنويه بها؛ ومن ثم يقع الدرس البلاغي والنقدي فيما وقع فيه الدرس الأدبي من الافتقار إلى التعامل مع النتاج الإبداعي تدرجًا من الأحدث إلى الأقدم، ولكنه يضيف إلى هذا موبقة أخرى، وهي تجزئ النظر إلى الظاهرة الأدبية حيث إنها في واقع الأمر كلّ عضوي لا يقبل التجزئة.

رابعًا: هذا الكل العضوي الذي لا يقبل التجزئة هو النص الأدبي بكل تجلياته الجمالية، فيه يمكن أن نتوقف عند أطروحاته النقدية والبلاغية، كما يمكن أن نستنبط ما يقرره من قواعد اللغة وأصولها، ومن تكوينات جملها وأنساقها الأسلوبية، ومن وحداتها الصغرى ووجوهها النحوية واشتقاقاتها الصياغية، باختصار يمكن أن نكتشف كل عطاءات اللغة من خلال النص، بوصفه الظاهرة ذات الجوهر الواحد، وإن تعددت وجوهها نحوًا وصرفًا ونقدًا وبلاغة، وحتى هذا المتعدد يكتسب وظيفته العضوية من خلال الكل النصي، ولعله لهذا السبب، وله وحده، أطلق رومان جاكوبسون على إحدى دراساته الرائدة: شعرية القواعد، قواعد الشعرية. من هذه النقطة الأخيرة قد يكون مفيدًا أن نوجز مقترح هذه الورقة البحثية في الأمرين الآتيين:

أ- أن يبدأ المتعلم الجامعي دراسة الأدب العربي ومشتقاته من العصر الحديث، مع التدرج عودة إلى القديم حتى العصر الجاهلي، وحبذا لو

خصصت الفرقة الأولى في كليات اللغة العربية وأقسامها للمداخل والقضايا العامة دون تحكيم مبدأ التحقيب، بل وليت هذه المداخل تطرح متطلبًا جامعيًّا إلزاميًّا، تأكيدًا لهويتنا القومية، وتأكيدًا للذات العربية، وتمكينًا للعلاقة الجدلية الحميمة بين العلم واللغة.

ب- أن يعوّل في دراسة الأدب وما يلوذ به من نقد وبلاغة على دراسة النص الأدبي بوصفه مادة اللغة، ومناطها الأول والأخير، وهو غاية كل آلة لغوية، سواء قصدت إلى إقامة اللسان أو عمدت إلى اجتلاء البيان، وبالنص ومن خلاله يمكن للمتعلم أن يكتسب مهارة في النطق حين يتعود على القراءة الجهرية، وكفاءة الفهم حين يستمع إلى ما يُقرأ، ومهارة التذوق حين يقف على مواطن الجمال، ومهارة الكتابة السليمة حين يعلق على النص بأسلوبه الخاص، وملكة الانتقاد والتحليل حين يطلق لذائقته الأدبية العنان.. فانظر قدر المغانم التي يجنيها طالب اللغة العربية في تخصصه الجامعي حين يكون عليه أن يطالع النص وجهًا لوجه!! النص أولًا، والنص ثانيًا، والنص في التحليل الأخير.